كلية الحقوق

الخطة الإستراتيجية

كلية الحقوق

الخطة الإستراتيجية

(2031-2021)

النصف الثاني					النصف الأول				
2030-31	2029-30	2028-29	2027-28	2026-27	2025-26	2024-25	2023-24	2022-23	2021-22
المراجعة النهائية	التنفيذ لمدة أربع سنوات				المراجعة الفصلية	التنفيذ لمدة أربع سنوات			

مجموع الغايات (5)

(3 غايات أساسية + 2 غاية داعمة)

مجموع الأهداف (23)

الرؤية، والرسالة، والقيم الأساسية

الرؤية

تسعى كلية الحقوق لتحقيق مكانة مرموقة بين المؤسسات التعليمية في المجال القانوني.

الرسالة

تتطلع كلية الحقوق إلى تأمين تعليم قانوني وفقاً لمعايير الجودة التي تخضع لها كليات القانون المرموقة في العالم، كما تتطلع إلى تبادل الخبرات مع جميع الهيئات القانونية من أجل تكوين جيل من الحقوقيين يكون مؤهلاً لخدمة المصلحة العليا للمجتمع العماني.

القيم الأساسية

- التميز الأكاديمي
- المسئولية الذاتية
- التحسّن المستمر
- المواطنة الفاعلة
- التعلّم مدى الحياة

لمحة عامة

مقدمة:

إنّ كلية الحقوق ملتزمةٌ بتقديم أفضل مالديها، وبذل قصارى جهدها باستمرار للوفاء بوعودها. وهذا الالتزام يدفعنا للعمل بصورة أفضل في كل مرة وفي جميع أنشطتنا.

إن التخطيط الإستراتيجي آلية مهمة توجهنا وتساعدنا في جميع مساعينا نحو التميز، ومن خلاله نحدد أولوياتنا، ونحشد الموارد ونستفيد منها على النحو الأمثل، ونمضي قدماً بنجاح نحو أهداف وغايات تم رسمها على نحو متقن. والتخطيط الإستراتيجي في كلية الحقوق عبارة عن عملية شاملة تشتمل على إعداد الخطة الإستراتيجية، وتنفيذها، ومتابعتها باستمرار، وكذلك مراجعتها بشكل دوري.

الخطة الإسترتيجية الحالية:

الخطة الاستراتيجية الحالية هي الأولى لكلية الحقوق، وهي خطة طويلة الأمد تمتد لفترة عشر سنوات (2021-2031)،وتشتمل على خمس غايات ثلاثة وعشرون هدفاً لتحقيق هذه الغايات، وتنقسم الغايات الخمس إلى جزأين؛ حيث إن الغايات الثلاثة الأولى تمثل الأهداف الأساسية التي تغطي ثلاثة مجالات رئيسية هي التعليم والتعلم، والبحث العلمي، والشراكة المجتمعية على النحو المحدد في رسالة كلية الحقوق . أما الغايتين الأخرتين فهي غايات داعمة تغطي جميع الأنشطة ؛ لتعزيز الأنشطة الثلاثة الأساسية لكلية الحقوق .

أساس الخطة الإستر اتيجية:

تستند هذه الخطة الإستراتيجية على الخطة الإستراتيجية الشاملة لجامعة ظفار، بالإضافة إلى رؤية ورسالة وقيم كلية الحقوق. وقد روعي في إعداد الخطة الإستراتيجية توافقها مع رؤية عمان 2040 والإستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، علاوة على تلبيتها لمعايير وشروط الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم (OAAAQA).

تطوير الخطة الإستراتيجية:

تم وضع الخطة الإستراتيجية بواسطة لجنة توجيهية قام بتكليفها عميد الكلية برئاسة: مساعد عميد الكلية، وعضوية رئيس قسم القانون العام، و منسق ضمان الجودة في الكلية، وعقدت اللجنة التوجيهية عددًا من الاجتماعات تمخض عنها مشروع الخطة الإستراتيجية.

العمل التأسيسي للخطة الإستراتيجية:

بدأت عملية التخطيط الإستراتيجي للخطة الإستراتيجية الحالية قبل عام، وتحديدًا في عام 2021، وشمل ذلك إعداد تقرير عن إنجازات الكلية، والدور العام الذي تشهده في المجتمع، و ما تم إنجازه وما لم يكن من الممكن إنجازه، إلى جانب الأسباب المحتملة التي حالت دون تحقيق ماكان ينبغي إنجازه، وقد مكننا ذلك من تحديد المجالات التي احتاجت إلى عنايتنا واهتمامنا في فترة الخطة الإستراتيجية المقبلة.

الخطة التشغيلية المكملة للخطة الإستراتيجية:

تم استكمال الخطة الإستراتيجية لكلية الحقوق بخطة تشغيلية مدتها خمس سنوات (2021-26)، وتؤسس لمجموعة من الإجراءات لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الإستراتيجية، وتشمل الإجراءات الموضوعة مؤشرات أداء واضحة ، وتشمل مؤشرات: الشخص المسؤول عن تنفيذ الإجراء المحدد، والإطار الزمني لكلية الحقوق لتنفيذ الإجراء، والأدلة على تنفيذ الإجراء، وكذلك الأهداف المحددة التي يجب تحقيقها بحلول يونيو 2026. وتتكفل كذلك كلية الحقوق بتوفير الاعتمادات الكافية في الميزانية من كل عام لتحقيق الأهداف والغايات والأولويات المحددة في الخطة الإستراتيجية.

متابعة الخطة التشغيلية ومراجعة الخطة الإستراتيجية:

تُوجد آلية داخلية لمتابعة الخطة التشغيلية، والتي تؤكد سيرنا في الاتجاه الصحيح. ويتم ضمان متابعة الخطة التشغيلية وفق مؤشرات أداء رئيسة واضحة ومحددة، بالإضافة إلى التغذية الراجعة التي يتم جمعها سنويًا من أصحاب المصلحة. وتكون هنالك قاعدة بيانات تضم جميع التغذية الراجعة التي تم جمعها من أصحاب المصلحة. ويتم استخدام قاعدة البيانات هذه لإجراء تحليل للاتجاهات، والذي بدوره يساعد كلية الحقوق في تقييم التقدم المحرز على مدى فترة من الزمن، وتحديد الأهداف والغايات التي لم يتم تحقيقها، حتى يتسنى اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

ومن الأهمية بمكان اقتراح أن تقوم كلية الحقوق بعمل مراجعتين (واحدة فصلية وأخرى نهائية) للخطة الإستراتيجية؛ وذلك خلال فترة عشر سنوات (2021-31). ولأجل ذلك قسمت كلية الحقوق هذه الفترة من عمر الخطة الإستراتيجية، إلى مرحلتين: تتألف من السنوات الخمس الأولى، تليها السنوات الخمس التالية.وبعد مضي

السنوات الأربع الأولى من التنفيذ، تتم مراجعة الخطة الإستراتيجية والخطة التشغيلية وتنقيحهما على النحو المناسب في السنة الخامسة، مع مراعاة ما تم إنجازه، وما لم يتم إنجازه، وكذلك أولويات كلية الحقوق في السنوات الخمس المقبلة. ويمكن إضافة إستراتيجيات جديدة وتعديل الإستراتيجيات القائمة لتيسير تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية كيفما اقتضت الضرورة لذلك، وهذا من شأنه أن يوفر الخطة التشغيلية للمرحلة الثانية من الخطة الإستراتيجية (2026-31).

وعي أصحاب المصلحة:

يجب تعميم الخطة الإستراتيجية الجديدة والخطة التشغيلية على جميع أصحاب المصلحة باستخدام وسائط الإعلام الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ برامج توعوية كل سنة لأعضاء هيئة التدريس بواسطة عميد الكلية ورؤساء الأقسام ، ولممثلي هيئة الطلاب بواسطة المرشدين الأكاديميين ، وللموظفين غير الأكاديميين بواسطة ممثل قسم ضمان الجودة بالكلية. وهذا كفيل بضمان إيصال المعرفة والشعور بالمسؤولية بين جميع أصحاب المصلحة، والعمل في انسجام من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية.

تحليل نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والمخاطر

نقاط القوة:

1- كلية الحقوق إحدى كليات جامعة ظفار، وتعتبر جامعة ظفار هي الجامعة الأولى الأولي في عُمان التي تم اعتمادها على الصعيد الوطني من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم OAAAQA .

2- كلية الحقوق هي كلية الحقوق الوحيدة في محافظة ظفار، وأقرب كلية حقوق أخرى تبعد أكثر من مسافة 1000 كيلو متر تقريبا.

3- وجود الحرم الجامعي الواسع الذي يضم خدمات ومرافق حديثة يتم الاعتناء بها بصورة جيدة.

4- موقع كلية الحقوق داخل الحرم الجامعي.

5- مرفق السكن المجاني للطالبات داخل حرم الجامعة.

6- البرامج الأكاديمية المطروحة المتمثلة في: البكالوريوس، والماجستير وفق متطلبات سوق العمل والتي يجري مراجعتها بانتظام .

7- البرامج الأكاديمية تُقدم في المساء، وفي عطلات نهاية الأسبوع للموظفين.

8- أعضاء هيئة التدريس أصحاب مؤهلات عالية، وخبرات متعددة، وتوجه نحو البحث العلمي، مع التنوع من حيث الجنس، العمر، والجنسية.

9- الموظفون الإداريون المتفانون والمتعاونون.

10- بيئة العمل المحفزة، وشيوع روح الفريق.

نقاط الضعف:

1- عدم وجود برامج تعاون مشتركة مع مؤسسات التعليم العالي العالمية ذات المكانة المرموقة.

2- الشراكة المحدودة مع الخريجين.

3- عدم وجود مرافق ثقافية ورياضية تابعة للكلية.

4- محدودية الأنشطة خارج المناهج الدراسية للطلاب والموظفين.

5- عدم وجود مجلة علمية محكمة خاصة بالكلية.

الفرص:

1- ظروف مناخية جذابة، وممتعة في منطقة ظفار، لا سيما خلال فصل الخريف.

2- النمو الاقتصادي، والصناعي المضطردين في منطقة ظفار.

3- التغيّر الإيجابي في نظرة أصحاب المصلحة تجاه الكلية.

4- زيادة الوعي، وأهمية التعليم العالي بين المجتمع المحلي.

5- إمكانية التوسع في برامج الماجستير.

6- التوسع في المنظومة القضائية في محافظة ظفار.

7- إمكانية بدء برامج الدكتوراه.

8- إمكانية استيعاب الطلاب من خارج عمان.

المخاطر:

1- صعوبة التنبؤ بعدد الطلاب الذين سيتم قبولهم.

2- الاكتفاء من الخريجين في سوق العمل.

3- خطورة مغادرة أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة.

الغايات الرئيسية

التعليم والتعلم:

الغاية 1 - إعداد خريجين ذوي كفاءة يتمتعون بالمعرفة، والمهارات، والقيم؛ لتلبية متطلبات سوق العمل وتطلعات المجتمع.

البحث العلمي والإبتكار:

الغاية 2 - تشجيع البحوث العلمية مع التركيز على سلطنة عمان.

خدمة المجتمع:

الغاية 3- توسيع نطاق مشاركة المجتمع المحلي والجهات القانونية.

الغايات الداعمة

قدرات الكلية البشرية :

الغاية (4) تطوير قدرات الكلية البشرية وتعزيز فعاليتها.

البيئة الطلابية :

الغاية 5 - إثراء تجربة الحياة الطلابية في كلية الحقوق .

الغاية رقم (1)

إعداد خريجين ذوي كفاءة يتمتعون بالمعرفة، والمهارات، والقيم؛ لتلبية متطلبات سوق العمل وتطلعات المجتمع

الأهداف

1- ضمان الفاعلية في تخطيط وإدارة برامج كلية الحقوق .
2- ضمان مراجعة البرامج الأكاديمية، وتحديثها بصورة منتظمة.
3- تعزيز الخبرة التعليمية الفعالة بالنسبة للطلبة.
4- ضمان فعالية أدوات وأساليب التقييم والمراجعة.
5- تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية.
6- تحقيق معايير الإطار الوطني للمؤهلات، والإعتماد الدولي.

الغاية رقم (2)

تشجيع البحوث العلمية مع التركيزعلى سلطنة عمان

الأهداف

1- تعزيز البيئة الداعمة للبحث العلمي.
2- تعزيز البحوث العلمية مع التركيز على سلطنة عمان .
3- دعم المعايير الأخلاقية في مجال البحث العلمي.
4- تعزيز الصلة بين البحث والتدريس لتعزيز خبرة الطلاب في مجال التعلم.
5- متابعة وتحسين أداء الكلية في مضمار البحث العلمي.

الغاية رقم (3)

توسيع نطاق مشاركة المجتمع المحلي والجهات القانونية

الأهداف

1- تعزيز العلاقة مع الجهات القانونية .
2- التواصل مع المجتمع المحلي من خلال لجنة التواصل مع الصناعة والمجتمع.
3- بناء منظومة للتعاون مع كليات الحقوق الأخرى.
4- تعزيز المشاركة النشطة لخريجي كلية الحقوق في أنشطتها المختلفة.

الغاية رقم (4)

تطوير قدرات الموارد البشرية وتعزيز فعاليتها .

الأهداف

1- استقطاب وتعيين أعضاء هيئة تدريس مؤهلين من ذوي الخبرة والكفاءة.

2- تعزيز أنشطة التطوير المهني للكادر الأكاديمي والإداري.

الغاية رقم (5)

إثراء تجربة الحياة الطلابية في كلية الحقوق

الأهداف

1- ضمان سهولة عملية القبول والتسجيل.

2- تعزيز فعالية الإرشاد الأكاديمي.

3- تعزيز ثقافة المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية للكلية داخليًا وخارجيًا.

4- ضمان حل عادل ونزيه وشفاف لمظالم الطلاب.